متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة

Requirements for activating Islamic Microfinance in Al Baraka Bank of Algeria in order to achieve sustainable development

علي سايح جبور [1] صفية يخلف [2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2019/01/27 **تاريخ القبول: 2019/06/28** **تاريخ النشر: 2019/09/29**

ملخص:

يحضى التمويل الإسلامي المصغر بأهمية بالغة، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته صناعة الخدمات المالية الإسلامية، مازال من اللازم تنمية خدمات التمويل الإسلامي المصغر، باعتباره إحدى أهم الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء ومنخفضي الدخل بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يعمل التمويل الإسلامي المصغر على توفير فرص العمل للفقراء والتي تزيد من دخولهم وقدرتهم على التحكم في الموارد المالية، مما يساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة وتداول الثروة وإعادة تدويرها في الاقتصاد، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة .

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور التمويل الإسلامي المصغر في الحد من مشكلة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الوقوف على متطلبات تقديم خدمات التمويل المصغر ببنك البركة الجزائري، بالإضافة إلى تبيان مختلف الأساليب التي يمكن أن يستعملها هذا الأخير لدخول سوق التمويل المصغر، مع الوقوف على التحديات التي تحول دون تقديم التمويل المصغر من طرف بنك البركة الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصغر، التمويل الإسلامي المصغر، التنمية المستدامة، بنك البركة الجزائري.

التصنيف JEL: G21, O10

Abstract :

Islamic Microfinance is of great importance, despite the significant progress made by the Islamic financial services industry, it is still necessary to develop Microfinance services, as one of the most important mechanisms for financing projects for the poor and low-income in accordance with the provisions of Islamic law, where Microfinance works to provide jobs for the poor, thus achieving Sustainable Development.

The aim of this study is to highlight the role of Islamic Microfinance in reducing the problem of poverty and achieving Sustainable Development, by identifying the requirements for providing microfinance services at Al Baraka Bank of Algeria, In addition to explaining the various methods that Al Baraka Bank of Algeria can use to enter the Microfinance market, while highlighting the various challenges that prevent the provision of Microfinance by Al Baraka Bank of Algeria.

Keywords : *Microfinance, Islamic Microfinance, Sustainable Development, Al Baraka Bank of Algeria.*

JEL classification: *G21, O10.*

المؤلف المرسل علي سايح جبور ، **الإيميل:** b.saiahdjebbour@univ-chlef.dz

P-ISSN: 2437-0630 / E-ISSN: 2543-3695 / Legal Deposit N°4435-2015

مقدمة:

تمثل التنمية تحديا كبيرا لشعوب العالم، لأنها عملية مستمرة ومستديمة تعمل على محاربة كل مظاهر التخلف وتسعى نحو التقدم في شتى مجالات الحياة، كما تواجه المشكلات الاقتصادية من خلال محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والاستقرار النقدي والمالي بشكل خاص، بالإضافة إلى السعي لتحقيق التوازن الاجتماعي بمحاربة مظاهر الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخول والعمل على تقليص الفجوات ما بين الفئات المختلفة في المجتمع.

ويعتبر الحد من الفقر وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية هدفين استراتيجيين رئيسين تسعى البنوك الإسلامية للوصول إليهما، حيث أثبت الواقع أنه لا يمكن للمساعدات والإعانات المقدمة من طرف الجهات المختلفة أن تقضي على الفقر، فالفقراء بحاجة إلى فرص عمل تزيد من دخولهم وقدرتهم على التحكم في الموارد المالية، ومما لا شك فيه أن حصول الفقراء على الخدمات المالية يساهم بشكل كبير في نجاح البرامج المستدامة والتي تهدف للحد من الفقر.

وفي هذا الإطار، حضي التمويل المصغر بأهمية كبيرة باعتباره إحدى الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء، إذ يعتبر التمويل المصغر من أدوات الحد من الفقر التي توفر الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ما زال من اللازم تنمية خدمات التمويل الإسلامي المصغر، لذا فإن المعهد الإسلامي للبحوث والتنمية تناول موضوع تنمية التمويل الإسلامي المصغر عبر أنشطة مختلفة. ولكن عدداً ضخماً من الدراسات التي أجريت على موضوع الفقر يشير إلى أن استبعاد الفقراء من النظام المالي يعد من أبرز العوامل الضالعة في عجزهم عن المشاركة في عملية التنمية، ومع عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، تتعرض هذه الأسر لصعوبات بالغة للاستفادة من الفرص الاقتصادية وبناء الأصول وتوفير التمويل لتعليم أبنائها والحماية من الهزات المالية، مما يعني أن الاستبعاد المالي يدور بهم في دائرة مفرغة من الفقر. لذا فإن بناء الأنظمة المالية الشاملة يعد هدفاً محورياً للقائمين على صنع السياسات والتخطيط في شتى أنحاء العالم.

إشكالية الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي المتطلبات الأساسية لتفعيل التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري؟ وكيف يساهم التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال توجه الأنظار نحو التمويل الإسلامي المصغر الذي حضي بأهمية كبيرة باعتباره إحدى الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية، حيث يعمل التمويل الإسلامي المصغر على توفير فرص العمل للفقراء والتي تزيد من دخولهم وقدرتهم على التحكم في الموارد المالية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت أهم أهداف ومتطلبات الدول نظرا لارتباطها بتوفير وضمان احتياجات الحاضر مع عدم التضحية بالاحتياجات المستقبلية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى مايلي:

- التعريف بمختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي المصغر والتنمية المستدامة وواقع التمويل الإسلامي المصغر بالجزائر؛
- الوقوف على دور التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية المستدامة؛
- الوقوف على التحديات التي تحول دون انتشار التمويل الإسلامي المصغر؛

- محاولة إبراز متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري.

محاور الدراسة:

- المحور الأول: أساسيات حول التمويل الإسلامي المصغر
- المحور الثاني: إسهام التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية المستدامة
- المحور الثالث: تفعيل دور بنك البركة الجزائري في تقديم التمويل الإسلامي المصغر من أجل تحقيق التنمية المستدامة

1- أساسيات حول التمويل الإسلامي المصغر

1-1- مفهوم التمويل الإسلامي المصغر:

1-1-1- تعريف التمويل المصغر:

إن مصطلح التمويل المصغر هو مصطلح حديث، وقد حمل في طياته جزئيات جعلت مفهومه يختلف تبعا لها، فمنهم من يرى أن التمويل الأصغر هو تقديم قروض بمبالغ صغيرة لأسر فقيرة بهدف مساعدتها على تمويل أنشطتها الإنتاجية أو تنمية مشاريعها الصغرى[1].

كما يشير التمويل المصغر إلى تلك الخدمات ذات الطبيعة المالية المقدمة للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر[2].

كذلك يعبر التمويل المصغر عن تلك البرامج التي تتولى توفير الخدمات المالية كخدمات الائتمان والإيداع والادخار، والتي تكيف لتلبية احتياجات الفقراء القادرين على تنظيم المشروعات. وتتميز هذه البرامج بجملة من الخصائص منها[3]:

- القروض الصغيرة وذات آجال قصيرة عادة؛
- التقييم المبسط والسهل للمقترضين والاستثمارات؛
- تقاضي أسعار الفائدة أعلى من أسعار السوق لتغطية التكاليف العالية التي تنطوي عليها معاملات التمويل البالغ الصغر بطبيعتها؛
- ارتفاع معدلات السداد وملاءمة موقع وتوقيت الخدمات.

1-1-2- تعريف التمويل الإسلامي المصغر:

يمثل التمويل المصغر الخطوة المهمة التالية أمام صناعة التمويل الإسلامي لخدمة الشرائح السكانية العريضة من المسلمين ولاسيما أن كثيرا من هذه الشرائح يندرج في عداد الفقراء، ويشدد التمويل الإسلامي على أهمية تمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي والملموس (على عكس المضاربات المالية والمنتجات الأخرى البعيدة عن الواقع المباشر المعاش)، ولعل الرؤية الأخلاقية الأساسية، تتمثل في تعبئة المدخرات لاستخدامها في نشاط اقتصادي حقيقي يجلب النفع العميم ويحقق الفائدة المرجوة للجميع، وتدعو الشريعة السمحاء إلى تشجيع الادخار والاستثمار بدلا من الإفراط في تحمل الديون الاستهلاكية[4].

وينسجم التركيز على الأصول الحقيقية انسجاما تاما مع أهداف التمويل المصغر، حيث يفضل العاملون في البنوك الإسلامية تمويل الأصول المنتجة مثل المعدات أو غيرها من السلع الرأسمالية، إذ أنه عندما تكون للأصل الأساسي قيمة معمر ويكون النشاط قابلا للحياة، فإن الدخل الجاري لمالك النشاط التجاري لن يكون مدعاة للقلل أو مصدرا كبيرا لإثارة المخاوف، ويتكامل التمويل الإسلامي بطريقة جيدة مع بعض الممارسات المشركة للتمويل المصغر، حيث يسعى المصرفيون الإسلاميون إلى تمويل النشاط التجاري الذي سيؤدي إلى تمكين الفقراء من أسباب القوة الاقتصادية بدلا من الاكتفاء بمجرد إقراض هؤلاء الفقراء لأغراض الاستهلاك.[5]

ويعرف التمويل الإسلامي المصغر على أنه تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى (مثل التأمين، الادخار، تحول الأموال...إلخ) بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[6].

وفي تعريف آخر التمويل الإسلامي المصغر هو تقديم الخدمات المالية التي يتم أداؤها وفق المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها.[7]

بناء على ما سبق يمكن القول أن التمويل الإسلامي المصغر هو تقديم تمويل سواء كان عيني أو نقدي للفقراء بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأصولها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1-1-3- أهمية التمويل الإسلامي المصغر: تبرز أهمية التمويل الإسلامي المصغر في ما يلي[8]:

- يعد التمويل الإسلامي المصغر أداة قوية للتخفيف من وطأة وحدة الفقر، فتقديم التمويل المطلوب للأسر الفقيرة سيساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الحسن ويحقق أمنها الاقتصادي، وحماية مصادر الدخل وتنويعها وزيادتها مما يشكل السبيل الأساسي للتحصن ضد الفقر وكسر حلقته؛
- يسهم في خلق قاعدة عريضة وواسعة من فرص العمل، الأمر الذي يسمح بتخفيض معدلات البطالة؛
- خلق طلب على السلع والخدمات الأخرى وبالأخص التغذية والتعليم والرعاية الصحية، فالاستثمار في تعليم الأبناء مثلا يعد من بين أولى اهتمامات الأسر الفقيرة عند حصولهم على دخل جديد من المشروعات الصغرى؛
- حفز الاقتصاديات المحلية والمساهمة في إجمالي الناتج المحلي، ويكمن ذلك في حفز العمالة وتحسن مستوى الاتثمار بما يزيد من مستوى الإنتاج؛
- يعتبر التمويل الإسلامي المصغر أداة مهمة في تكوين قطاع يشارك في التنمية وعمليات الإنتاج والتصدير والصناعات؛
- يتناسب ومشروعات الأسر الفقيرة، عكس التمويل الرسمي الذي يوافق المشاريع المتوسطة والكبيرة بدرجة أساسية؛
- يفتح بابا واسعا وجديدا أمام توزيع الدخل بشكل أفضل؛
- تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، فهو لا يعتمد على قاعدة الملاءة المالية في عملية التمويل بل يقوم على قاعدة الجدارة الاقتصادية في اختيار المشروعات؛
- يعمل نظام التمويل الإسلامي الصغر على تشجيع الادخار بدل الإفراط في تحمل الديون الاستهلاكية؛

أكثر كفاءة في تحقيق التنمية البشرية، فكونه يقوم على مبدأ المشاركة فإن الجميع يشترك ويفكر ويقدم ويقترح ومن ثم يتحمل المسؤولية ويخاطر.

1-2- صيغ التمويل الإسلامي المصغر

تقدم مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر التمويل باستخدام مجموعة متنوعة من الصيغ التي توفرها الشريعة الإسلامية، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): صيغ التمويل الإسلامي المصغر

الصيغة	مناسبة لما يلي	تكلفة رأس المال	المخاطر التي تشكلها النسبة للمقترض	المخاطر التي تشكلها بالنسبة للمقرض	ملاحظات
المضاربة /المشاركة	الأصول الثابتة ورأس المالي المتداول	مرتفعة للغاية	منخفضة	مرتفعة للغاية	تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر مرتفعة بسبب جدول السداد وغياب المحاسبة المناسبة، وتعتبر الوسيلة مثالية ولكن لا تشيع ممارستها

الإجارة	الأصول الثابتة	متوسطة	مرتفعة	متوسطة	تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر منخفضة بسبب بساطة جدول السداد، مما يسمح بالمرونة وإمكانية التعديل حسب تفضيل كل عميل وينتشر استخدام هذه الوسيلة فيما بين مؤسسات التمويل المصغر الإسلامية ويسجل أن تتبناها مؤسسات التمويل المصغر العادية.
المرابحة	الأصول الثابتة ورأس المالي المتداول	متوسطة	مرتفعة	متوسطة	تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر منخفضة بسبب بساطة جدول السداد وقد تؤد تعددية التعاملات التي تتم في تمويل رأس المال المتداول إلى رفع التكاليف مما يسمح بالمرونة وإمكانية التعديل حسب تفضيل العميل وينتشر استخدام هذه الوسيلة انتشارا كبيرا من الناحية العملية، بالرغم من أن الكثيرون يعتقدون أنها بديل قريب من الإقراض الربوي.
القرض الحسن	جميع الأغراض	منخفض للغاية	منخفض للغاية	متوسطة	هذه الوسيلة تقو على الأعمال الخيرية وتجمع ما بين التطوع وانخفاض التكاليف العامة، وهي وسيلة شائعة لأنها تعتبر أنقى نوع من أنواع التمويل.
السلم	رأس المال المتداول	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	تتسم هذه الوسيلة بالطبيعة المتوالية مما يخلق مخاطر تتمثل في ازدواج الثقة
الاستصناع	الأصول الثابتة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	تتسم هذه الوسيلة بالطبيعة المتوالية مما يخلق مخاطر تتمثل في ازدواج الثقة
الاستئجار	رأس المالي المتداول	متوسطة	متوسطة	متوسطة	هذه الوسيلة مثالية للتعاملات المتكررة المتناهية الصغر، ولا تستوعب الأطراف تعقيداها بسهولة مما يجعل منها غير شائعة.

المصدر: علي بشير خلاط، تنمية التمويل الأصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية ، 2008، ص ص: 25-26.

3-1- مبادئ التمويل الإسلامي المصغر

إن مبادئ التمويل الإسلامي المصغر هي مستقاة من مبادئ التمويل الإسلامي بشكل عام، وتتمثل مبادئ التمويل الإسلامي المصغر في[9]:

- تحريم الفائدة على القروض، ذلك أن الإقراض بفائدة يؤدي إلى استغلال حاجة الأفراد الفقراء أصحاب المشروعات الصغيرة للتمويل؛
- اعتماد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛
- التمويل ليس منتجا بذاته؛
- التركيز على الاستثمار الحقيقي (تمويل الأصول المنتجة) ذو القيمة المضافة؛
- التركيز على الأهلية الاقتصادية للمشروعات وليس على الأهلية المصرفية لأصحابها؛
- ينبغي أن يوجه التمويل نحو المشروعات التي تعمل في مجال الطيبات.

4-2- التحديات أمام التمويل الإسلامي المصغر

في دراسة لمعهد البحوث والدراسات التابع للبنك الإسلامي والتنمية تم تناول التحديات أمام التمويل الإسلامي المصغر، وسيتم إيجاز هذه التحديات في ما يلي[10]:

4-2-1-الهياكل التنظيمية المتنوعة: حيث أن معظم مؤسسات التمويل المصغر تأسست كمنظمات غير حكومية، وهذه المنظمات غير الحكومية يسمح لها أن تولد الربح ولا يسمح لها أن تحصل عليه، وهذا لا يتماشى مع النموذج القائم على الشراكة، الذي يوزع حصصا على حاملي الأسهم باستخدام أسلوب اقتسام الأرباح.

2-4-2-عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: ينبغي على مؤسسة التمويل المصغر الإسلامي أن تعمل على الالتزام الشرعي بجميع معاملاتها ومنتجتها وأن تظهر ذلك وتبينه لعملائها بشكل واضح ولا تكتفي بالتطبيق فحسب.

2-4-3-غياب الرقابة الشرعية: معظم المؤسسات المالية الإسلامية لديها هيئة رقابة شرعية تراقب عملها من الناحية الشرعية وهذا يعطي ثقة لحملة الأسهم والمتعاملين حول شرعية معاملات تلك المؤسسات وموافقتها للشريعة الإسلامية، وإذا ألقينا نظرة على مؤسسات التمويل المصغر فسنجد أنه لا يوجد لأي منها هيئة رقابة شرعية، لذا فإن التحدي أمام تلك المؤسسات في إيجاد البديل العملي لهيئة الرقابة الشرعية.

2-4-4-المشكلات الفقهية: يشكل اختلاف آراء العلماء في الفقه الإسلامي تحديا أمام تطوير التمويل الإسلامي، وهذه المشكلة تبدو أكبر حدة في إطار التمويل الإسلامي المصغر وذلك بسبب بعض الممارسات المحلية في مجال التمويل المصغر التي سمحت بالحياد عن العقود التي حددتها كتب الفقه الإسلامي مما يفتح المجال أمام الجدل.

2-4-5-الإدراك المختلف للمفهوم: يختلف إدراك العملاء لمفاهيم المضاربة والمرابحة والقرض الحسن، والتي تعد من الصيغ السائدة للتمويل الإسلامي المصغر اختلافا كبيرا مما قد يضع تحديا خطيرا أمام قطاع التمويل الإسلامي المصغر.

2-4-6-عدم المشاركة في أنظمة السداد: تسمح أنظمة السداد بتحويل المال بين المؤسسات المالية المشاركة، التي عادة ما تكون بنوكا وبالرغم من أن أنظمة السداد الآمنة والموثوقة تعتمد اعتمادا جوهريا على قيام النظام المالي بمهامه بشكل فعال، فإن معظم مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر ونظيراتها التقليدية لا تشارك في هذة الأنظمة.

2-4-7-ضعف الشفافية والبنية الأساسية المعلوماتية: تسمح الشفافية بتوصيل المعلومات بشكل أفضل إلى العملاء وهو ما قد يزيد من المنافسة بين الجهات التي تقدم الخدمات المالية حيث يكتسب العملاء المعرفة ويقومون بمقارنة تلك الجهات، وتعتمد الشفافية وما تتيحه من فوائد على توفر مجموعة من الخدمات والأدوات ذات الصلة، بدءا من برامج الحاسب الآلي المعلوماتية الموثوقة، ومدققي الحسابات ووكالات التصنيف ، والمكاتب الائتمانية التي تحتفظ السجلات الائتمانية للعملاء، ورغم ذلك فإن هذه الخدمات نادرا ما تتوفر لدى مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر.

2-5- الطلب على التمويل الإسلامي المصغر ومبررات التوسع فيه

تتعدد الدوافع التي تدعو إلى التوسع في صناعة التمويل الإسلامي المصغر، ويمكن ذكر أهم هذه الدوافع في ما يلي:

2-5-1-استبعاد الفقراء في العالم الإسلامي: يبلغ عدد سكان العالم الإسلامي حوالي 1,361,441,883 نسمة، ويشكلون 22,7% من مجموع سكان العالم البالغ حوالي ستة مليارات نسمة. وأكثر الدول الإسلامية تعدادا هي إندونيسيا (حوالي 225 مليون نسمة)، تليها باكستان (حوالي 142 مليونا)، ثم بنغلاديش (حوالي 129 مليونا). ويشكل مجموع سكان هذه الدول الثلاثة ما نسبته 36% من مجموع سكان العالم الإسلامي. أما أقل الدول الإسلامية عدداً فهي المالديف (حوالي 301 ألف)، تليها برونای (حوالي 336 ألفا)، ثم سورينام (حوالي 431 ألفا.(ويتوزيع سكان العالم الإسلامي على القارات نجدهم يتركزون أكثر في آسيا، حيث يبلغ عددهم حوالي 852 مليون نسمة، ثم في أفريقيا ويبلغ عددهم حوالي 438 مليونا. ويمثل الفقر أحد أهم التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، فعلى مستوى العالم -الذي يعتبر نصف سكانه من الفقراء- يعيش نحو 1,3 مليار إنسان تحت خط الفقر. وفي العالم الإسلامي يعيش 37% من السكان تحت مستوى خط الفقر، أي ما يعادل 504 ملايين شخص تقريباً، وتبلغ نسبتهم إلى فقراء العالم 39%، وهذا يعني أن أكثر من ثلث سكان العالم الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر يسكنون دول العالم الإسلامي[11].

وتنبع حقيقة مشكلة الفقر التي تعاني منها غالبية المجتمعات الإسلامية في أن جزءا كبيرا من سكانها لا يزالون غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم من الخدمات الإنسانية والاجتماعية الأساسية، كما أنهم لا يملكون الموارد لتحسين دخولهم، لذلك ينبغي

أن تكون مشكلة الفقر في العالم الإسلامي ضمن أولويات أهداف السياسية التنموية وإن كلن ذلك ليس بجديد عن مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذي جعل تحقيق حد الكفاية مطلبا ومبدأ أساسيا، وتحقيقا لذلك فقد أورد الفكر الإسلامي في سياسته التنموية نظاما مهما وهو ما يسمى بنظام التمويل المصغر، فجل الدراسات المتعلقة به تشيد بفضله ودوره الكبير في التخفيف من وطأة الفقر، لذلك ينبغي التأكيد على أهمية نظام التمويل الإسلامي المصغر في التخفيف من حدة الفقر. [12]

2-5-2-نمو التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية:

لا يزال التمويل الإسلامي يشهد نمواً متسارعاً كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر. ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية تطوراً واسعاً لا سيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وإبتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن. أظهر المسح السنوي حول التمويل الإسلامي حول العالم الذي تجريه مجلة The Banker أن الأصول المتوافقة مع الشريعة إرتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1,509 مليار عام 2017، أي بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ 12.04%. وقد سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أعلى معدل نمو على الصعيد العالمي خلال الفترة 2006-2017 (13.63%)، تلتها أفريقيا جنوب الصحراء (13.63%)، ثم آسيا (8.25%). وبالنسبة لنمو الأصول الإسلامية في عام 2017، ارتفع إجمالي الأصوال المتوافقة مع الشريعة حول العالم بنسبة 4.74%، حيث سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دون دول الخليج العربية) أعلى نسبة عالمياً (9.45%)، تلتها أفريقيا جنوب الصحراء (7.18%)، وآسيا (3%)، ثم دول مجلس التعاون الخليجي (2.92%). في حين انخفض إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة بنسبة 11.1% عام2017. [13]

الشكل رقم(01): قطاعات التمويل الإسلامي

الأهمية النسبية **حجم الأصول**

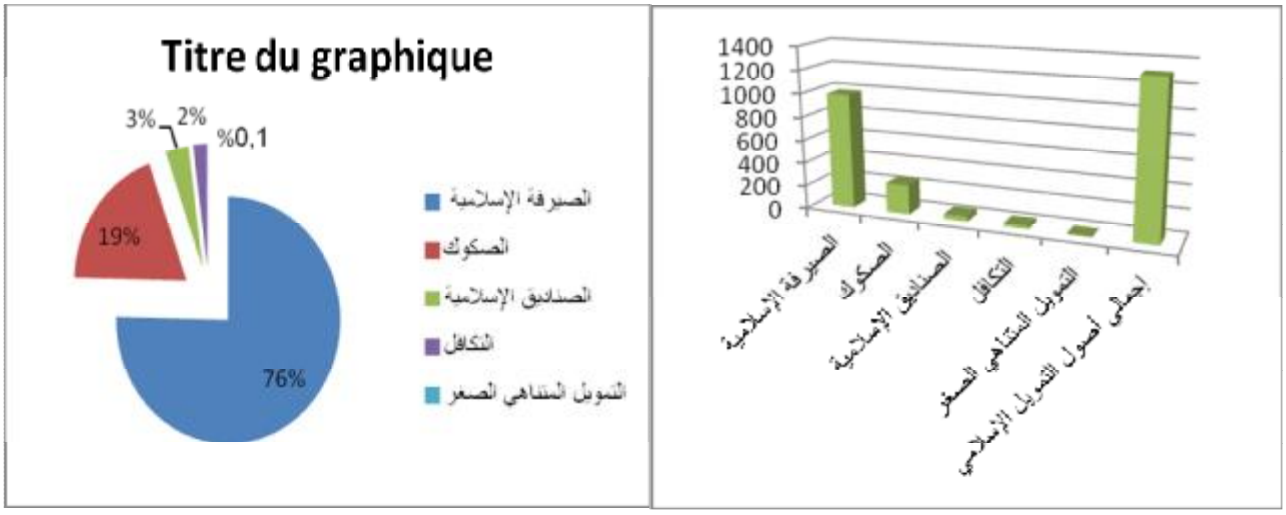

المصدر: اتحاد المصارف العربية، تطور التم ويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، متاح على الرابط:
http://www.uabonline.org/ar/ اطلع عليه بتاريخ: 2018./08/08

1-5-3-الدوافع الدينية: تعتبر الدوافع الدينية أحد المبررات التي يمكن أن تعطي دفعة قوية لصناعة التمويل الإسلامي المصغر خصوصا في ظل نمو الطلب على منتجات التمويل الإسلامي، إذ تشير التقديرات إلى حوالي 72 % من سكان العالم الإسلامي لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية لكونها قائمة على الربا، هذا وقد كشفت دراسات السوق التي أجريت بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية عن أن حوالي 20% من الفقراء في الجزائر والأردن استشهدوا بأسباب دينية جعلتهم لا يسعون للحصول على

خدمات التمويل المصغر التقليدية بينما ارتفعت تلك النسبة إلى 40% في اليمن وسوريا، وعموما تشير التقديرات إلى أن ما يقارب من 3/2 من سوق التمويل المصغر في العالم الإسلامي إما يصرون على أو يفضلون التمويل الإسلامي[14].

2- إسهام التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية المستدامة

2-1- مفهوم التنمية المستدامة

ينطلق التصور الإسلامي للتنمية الذي ركز عليه الفقهاء والباحثون في الاقتصاد الإسلامي من أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون واستخلف الإنسان في الأرض ليقوم بمهمة الاعمار وفق شريعته "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها "[15] أي خلق لكم الأرض لتقوموا بعمارتها وإعمارها وتزرعوها وتستخرجوا معادنها. ومن هنا فإن هذا التصور هو شمولي يربط بين الكون والإنسان بحيث لم يكتف الدين الإسلامي بالحث على التنمية بل جعلها مرتبطة بالجانب الأخروي كما قال الله تعالى " ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون "[16] فهي تنمية أخلاقية روحية تعبدية تهدف إلى تنمية الإنسان وتكوينه كنواة الأساس لمجتمع يركز على الرقي الحضاري والمادي من منطلق الاستخلاف والعمارة، وكان محل اهتمام الكثير من الباحثين والفقهاء بحيث يرون أن التنمية ليست عملية الإنتاج والاستثمار بل هي عملية كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع وأنها لا تقتصر على توفير الجانب المادي فيها بتلبية حاجيات الإنسان والمجتمع بل تهتم بتحسين الظروف الاجتماعية والإنسانية حتى في جوانبها الروحية بغية الوصول إلى إشباع الحاجيات وتلبية المتطلبات اللازمة لإقامة مجتمع إنساني وفق منهج الشريعة الإسلامية.[17]

تعتبر التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي عملية متعددة الأبعاد، تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية و البعد البيئي، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة علميا من المنظور الإسلامي، ويؤكد هذا المنظور أن الإنسان مستخلف في الأرض، له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، وصولا إلى الارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للإنسان.[18]

2-2-أهداف التنمية المستدامة

يهدف الإسلام من عمليات التنمية إلى تحقيق عدد من الأهداف، وهي[19]:

- هدف اقتصادي يتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء للجماعة والفرد؛
- هدف إنساني، وهو الهدف النهائي، استخدام ثمار التقدم لنشر المبادئ والقيم الإنسانية المتمثلة في السلم والعدل والمعرفة؛
- تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته في الدنيا والآخرة، فالإسلام يرى أن التنمية خادمة للإنسان استنادا لقوله تعالى " ويسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض " وهذا عكس التنمية بمفهومها الوصفي الذي يعتبرها غاية فيجعل الإنسان خادما لها؛
- التعليم، وهو أهم أهداف التنمية في الإسلام، التي تعتبر الأم لبقية المجالات التنموية من وجهة نظر الإسلام؛
- أن تكون بعيدة عن التبعية، وأن تعتمد على الذات عن طريق المؤسسات التنموية كاستثمار أموال الزكاة في هذا المجال؛
- هدف حماية البيئة، إذ تعتبر حماية البيئة السبب الرئيسي في ظهور التنمية المستدامة التي لها أدلة وفيرة في القرآن الكريم والسنة النبوية والفكر الإسلامي بصفة عامة، ففي القرآن الكريم آيات من الله تعالى تطمئن عباده أنه قد جعل لهم في الأرض من موارد ما يكفي لهم جميعا[20]، وأنه جل جلاله يتكفل برزقهم سابقين ولاحقين في قوله تعالى " وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها".

2-3- مبادئ التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي

إذا تم النظر إلى المبادئ التي تستند إليها الاستدامة، لوجدنا أن الإسلام قد دعا إليها منذ قرون طويلة في دعوة صريحة لترشيد استهلاك الموارد والتقليل من التلوث والبعد المستقبلي للحفاظ على الموارد من خلال مبدأ عدم الإسراف واحترام نعمة الله تعالى، ومن أهم هذه المبادئ[21]:

- **الحفاظ على الهواء:** نهى الإسلام عن تلويث الهواء بالدخان والروائح الكريهة التي تؤذي الإنسان، وهذا ما تعتبره الشريعة الإسلامية مقصدا من مقاصدها وهدفا ساميا نبيلا من أهداف الحفاظ على البيئة.
- **الحفاظ على الموارد:** وضع الإسلام قواعد عامة تحدد مدى استفادة الإنسان من الموارد الطبيعية المختلفة، بالانتفاع بما أوجده الله تعالى من خير دون إسراف أو تبذير لأنها ليست خاصة به وحده، بل للمجتمع وللأجيال القادمة وهذا تطبيقا لمبدأ الاستهلاك المستدام، قال الله تعالى " وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين"[22].
- **الحفاظ على المياه:** حيث دعا الإسلام إلى ترشيد استهلاك المياه ونهى عن الإسراف.
- **الحفاظ على المسطحات الخضراء:** اهتم الإسلام بالحفاظ على ديمومة الغطاء النباتي قال الرسول صلى الله عليه وسلم "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة".
- **الحفاظ على البيئة من التلوث:** دعا الإسلام للحفاظ على البيئة من التلوث سواء الماء أو الهواء وحتى الطريق.
- **التوازن البيئي:** يحفل القرآن الكريم بالكثير من الآيات التي تؤكد على أن الله هو وحده خالق البيئة ومنظمها وهو الذي وضع النواميس التي تكفل حفظ التوازن البيئي، قوله تعالى "إنا كل شيء خلقناه بقدر"[23].

2-4- أبعاد التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي

إن الأبعاد التي تستهدفها التنمية المستدامة جسدها الاقتصاد الإسلامي في منهجه، لأنه لا يفصل بين البعد المادي والروحي للإنسان، ويتجلى ذلك من خلال العلاقة الثلاثية التي يتميز بها الإنسان كبعد أول في تحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية تنبع من الإنسان نفسه وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجياته، وهي[24]:

- **البعد الإيماني التعبدي:** يتمثل في العلاقة التي تربط الإنسان بربه، فلا يمكن أن تكون بين لإنسان وربه علاقة مادية بحتة.
- **البعد البيئي:** ويتمثل في العلاقة التي تربط الإنسان بالطبيعة، حيث لا يبتعد البعد البيئي عن البعد الإيماني، فالإنسان بحاجة للطبيعة لتلبية حاجياته ورغباته، والطبيعة بحاجة للإنسان لأنها تحتاج إلى من ينظفها ويزرعها ولا يتلف خيراتها لتحافظ على توازنها، فإذا تمعنا نجد أن التطور في الاقتصاد الإسلامي اعتمد على التطور الزراعي والتبادل التجاري، فقد ركزت التنمية على الجانب الزراعي الذي كان له دورا كبيرا في التطور الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.
- **البعد التعاملي الأخلاقي:** ويتمثل في العلاقة التي تربط الإنسان بغيره، فالإنسان لا يستطيع إشباع حاجاته إلا من خلال أعمال الآخرين، ومن هنا فإن الكل مكمل وبالتالي فالإنتاج هو عملية اجتماعية بين الإنسان والمجتمع، أي ينتج الإنسان له ولغيره ليحافظ من خلاله على التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

2-5- إسهام صيغ التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية المستدامة

تتعدد صيغ التمويل الإسلامي المصغر وتتنوع معها مساهمة كل صيغة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية، بحكم أنها تشمل كل ميادين الحياة الاقتصادية، وفي ما يلي نوضح مساهمة كل صيغة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية[25]:

2-5-1- المضاربة: تساهم المضاربة في التنمية المستدامة من خلال:

- تشجيعها لتوسيع النشاطات الاقتصادية، حيث أنها لم تبق منحصرة على النشاطات التجارية فقط بل تعددت لتشمل كل النشاطات الأخرى؛

- التقليل من التفاوت في توزيع الدخول، حيث تسمح للمضارب ورب المالي الحصول على نسبة من الربح عوض انفراد رب المال بالربح بالإضافة إلى أن المضاربة ليست مرتبطة بمكان معين؛

- استخدام الموارد المالية من طرف أشخاص ذوي خبرة وكفاءة مهنية، تمكن من تحقيق أكبر عائد، كل من صاحب المالي والعامل ومن ثم للمجتمع والاقتصاد ككل؛

- تحسين نوعية أداء النشاطات الاقتصادية دون الاقتصار على الجانب الكمي عند ممارسة هذه النشاطات، لأن درجة الالتزام الأخلاقي والقيمي في المضاربة تزداد، لأنها تتم وفق معايير وضوابط إسلامية؛

- تمويل المؤسسات المصغرة والفقراء، من خلال إتاحة المال الذي يحتاجه هؤلاء الأفراد والمؤسسات التي هي عادة غير قادرة على توفير المالي اللازم لإنشائها أو لاستمرار نشاطها؛

- تخفيض التكاليف الاستثمارية للمشروع، التي تؤدي بدورها غلى انخفاض أسعار السلع المنتجة، كما أن تطبيق المضاربة يؤدي إلى اقتسام المخاطر بين المؤسسة الممولة والمؤسسة المصغرة التي هي بحاجة إلى من يساعدها من أجل التقليل من المخاطر الممكن التعرض لها.

2-5-2-المشاركة: تؤدي المشاركة إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال[26] :

- توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات المنتجة بدلا من توجيهها نحو المجالات الهامشية غير المنتجة؛

- الحد من حالات التضخم، من خلال توفير السلع والخدمات المقدمة من طرف المشاريع الإنتاجية والخدمية؛

- تحقيق عدالة أكبر في توزيع ناتج الاستثمارات، من خلال إشراك فئات في المجتمع عن طريق هذه الصيغة؛

- تحفيز المستثمرين في استخدام أموالهم في مشاريع استثمارية خاصة عند مشاركة المصرف الإسلامي فتزداد ثقتهم بجدوى المشروع الذي تتم مشاركة المصرف فيه؛

2-5-3-الإجارة: تستطيع البنوك الإسلامية أن تقوم بتمويل الفقراء والمؤسسات المصغرة من خلال إيجار الآلات أو المعدات التي يحتاجون إليها، ويمكن أن تأخذ هذه الإجارة صيغة الإجارة التشغيلية أو صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك، وتساهم الإجارة بصفة كبيرة في القضاء على الفقر وذلك من خلال إتاحة مختلف الاحتياجات المطلوبة من طرف المؤسسات المصغرة أو الفقراء والتي لا يستطيعون شرائها فيقومون بإيجارها من المصرف في مقابل دفع أقساط شهرية.

2-5-4-المرابحة: يتم تمويل المؤسسات المصغرة والعائلات الفقيرة بصيغة المرابحة للآمر بالشراء، من خلال توفير التمويل الجزئي لأنشطة هذه المؤسسات وتمكينها من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام والآلات والمعدات من داخل الوطن أو من خارجه عن طريق الاستيراد، وذلك بتحديد مواصفات السلع التي تحتاجها وتعيينها للمصرف الإسلامي الذي يقوم بشرائها بعد الحصول على وعد من طرف المؤسسة، ليقوم بعدها ببيعها مرابحة لها، واستيفاء ثمنها دفعة واحدة أو على أقساط حسب الاتفاق بينهما، فبواسطة هذه الصيغة التمويلية يتم تمويل رأس المال العامل لهذه المؤسسات. وبذلك يحقق التمويل بهذا الأسلوب لهذه المؤسسات عدة مزايا، منها توفير مختلف السلع التي تحتاجها سواء من داخل الوطن أو من خارجه وتملكها مع سداد ثمنها بالتقسيط، وبالتالي التغلب على مشكلة عدم توفر السيولة النقدية لديهم، والابتعاد عن التعامل بالنظام الربوي الذي يفرض عليها دفع الفوائد البنكية على القروض وهو ما يسهم في الأخير في زيادة تكلفة إنتاج السلع وبالتالي ارتفاع سعرها[27].

2-5-5-السلم: إن تطبيق صيغة بيع السلم يسمح للبنك الإسلامي بتوظيف أمواله في المشروعات التي تحقق له عائدا عند تمويلها، ويتم ذلك عن طريق قيام البنك الإسلامي بشراء سلع يراها قادرة على تحقيق عائد له من خلال عملية بيعها فيما بعد، يعجل فيها البنك الإسلامي الثمن للبائع مع تأخير تسليم المبيع إلى أجل معلوم.

ويمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بتطبيق هذه الصيغة التمويلية في تمويلها للمؤسسات المصغرة التي تمارس خاصة النشاط الزراعي والتي تكون في حاجة إلى الأموال قبل نضوج منتوجاتها، من خلال توفير التمويل لشراء المواد الأولية التي تحتاجها هذه المؤسسات، وذلك بقيام البنك الإسلامي بشراء جزء من المنتوج النهائي سلما بسعر يتفق عليه وفق شروط بيع السلم[28].

2-5-6-الاستصناع: بإمكان البنوك الإسلامية تطبيق هذه الصيغة لتمويل الحرفيين والفقراء، ويحقق هذا عدة مزايا سواء بالنسبة للبنك أو للمؤسسة المصغرة والصغيرة، وللاقتصاد الوطني، وذلك من خلال خلق التكامل بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والفقراء، التي تكون منتجاتها مكملة لبعضها البعض، كما يساعد الاستصناع على معالجة البطالة وتنمية المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك يقضي الاستصناع على ركود السلع وحسن تصريفها، حيث لا يتم صناعة سوى السلع التي يتم طلبها أو يوجد طلب فعال عليها.

2-5-7-القرض الحسن: يدخل القرض الحسن في التمويل غير الربحي، الذي تقوم به مؤسسات التمويل الإسلامية بهدف مد يد العون والمساعدة للمجتمع الذي تعمل فيه، لتمكين المستفيدين من تحسين مستوى دخلهم والتخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة التي تعاني منها معظم الدول الإسلامية، وعليه يمكن للمصرف الإسلامي أو أي جهة مكلفة أخرى اعتماد صيغة القرض الحسن، من خلال تقديم مبالغ مالية كقرض بدون فائدة للقادرين على العمل، من أجل إقامة مشروع يزاولون من خلاله نشاطا يعود عليهم بدخل وأرباح مع رد المبلغ المقترض في أجله الذي يحدده المصرف أو أي هيئة أخرى مكلفة، وذلك حسب نوعية كل مشروع وفي حالة العجز عن السداد فإما يعفو من السداد أو أن يمدد الأجل في حالة ما إذا ثبتت القدرة على السداد في المستقبل، وذلك مصداقا لقوله تعالى "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة"[29].

3- تفعيل دور بنك البركة الجزائري في تقديم التمويل الإسلامي المصغر من أجل تحقيق التنمية المستدامة

3-1- تقديم بنك البركة الجزائري

هو عبارة عن بنك تجاري إسلامي أسس في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، وشرع في نشاطه المصرفي في سبتمبر 1991. يعتبر بنك البركة الجزائري بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذ وعطاء، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، وهو أول مؤسسة مصرفية ذات رأس مال مشترك (عام وخاص)، وهو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية سعودية ، حيث يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحية والتنمية الريفية Badr ، بينما يمثل الجانب السعودي مجموعة دلة البركة[30].

ويقدم بنك البركة الجزائري مجموعة من الخدمات في سبيل تحقيقه لأهدافه، هذه الخدمات التي لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية، وهي كما يلي[31]:

- **الخدمات المصرفية:** يمارس البنك كافة أوجه النشاط المصرفي المعروفة أو المستخدمة، بما يمكن البنك من القيام بها في إطار إلتزاماته، وهي قبول الودائع النقدية وفتح الودائع الجارية وحسابات الإيداع المختلفة تقديم التمويل اللازم، تحويل الأموال في الداخل والخارج، إصدار الكفالات المصرفية، التعامل بالعملات الأجنبية

- **الخدمات الاجتماعية:** يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة للمصلحة الاجتماعية بين مختلف الجماعات والأفراد عن طريق مستواه المعيشي، وإنشاء وإدارة الصناديق المختلفة لمختلف الأهداف الاجتماعية، وأية أعمال أخرى تدخل ضمن الأهداف.

- **الوظائف الأخرى:** يمكن للبنك في إطار ممارسته لأعماله إضافة إلى ما سبق أن يقوم بكل ما يلزم من التصرفات لتحقيق أهدافه وخصوصا إبرام العقود والاتفاقيات مع الأفراد والمؤسسات المحلية والأجنبية، تأسيس الشركات في مختلف المجالات،امتلاك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها، تلقي الزكاة وقبول الهبات والتبرعات، والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية لها حسب الأهداف.

3-2- واقع التمويل الإسلامي المصغر لدى بنك البركة الجزائري:

3-2-1-التعريف ببرنامج التمويل الإسلامي المصغر لدى بنك البركة الجزائري: في إطار اتفاقية الشراكة التي جمعت بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التعاون الدولي الألماني GTZ ضمن أحد مشاريعه التنموية الثلاثة DEVED التي سعت لإتاحة التمويل لتنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر، وبمشاركة كل من شركة FIDES Algerie وبنك البركة الجزائري، تم إطلاق برنامج عمل للتمويل المصغر بولاية غرداية في نهاية سنة 2008، وتجدر الإشارة إلى أن اختيار مدينة غرداية لتنفيذ البرنامج يعود لمجموعة التقاليد والعادات المجتمعية الفاعلة في مدينة غرداية خاصة في ما يتعلق بمتانة الروابط الاجتماعية بين سكان المنطقة والتي يمكن الاستفادة منها في إنجاح برنامج التمويل الإسلامي المصغر، هذا بالإضافة غلى وجود عدد كبير من المشروعات الصغيرة والحرفية في مدينة غرداية والتي يتفادى أصحابها التعامل مع البنوك التجارية غير المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في منطقة غرداية والتي تعد من المناطق المحافظة بالجزائر[32].

3-2-2-الإطار التنظيمي لبرنامج التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري: تم تصميم إطار تنظيمي يضبط عمل البرنامج يتشكل من ثلاثة أطراف رئيسية، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): الأطراف الفعالة في برنامج التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري

مؤسسة الخدمات المالية FIDES Algerie	هي شركة تابعة لمجموعة سويسرية تختص في إطلاق ودعم المؤسسات وبرامج التمويل المصغر في البلدان النامية، وتتكفل هذه المؤسسة في إطار هذا البرنامج بدراسة المشاريع، إرسال المشاريع المقبولة للبنك لتقديم التمويل، المتابعة المستمرة لأصحاب المشاريع.
بنك البركة الجزائري	يقوم البنك ضمن مشاركته في البرنامج بفتح الحسابات، تقديم التمويل، تحصيل الدفعات، القيام بعمليات المحاسبة وإعداد التقارير.
لجنة الأعيان	ويتمثل دورها ضمن برنامج التمويل المصغر بشكل أساسي في المساعدة على تحصيل الأموال المقدمة لأصحاب المشاريع المصغرة في حالة عدم وفائهم بالتزاماتهم تجاه بنك البركة الجزائري.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص 166

3-2-3-مبادئ عمل برنامج التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري: يقوم برنامج التمويل الإسلامي المصغر لدى بنك البركة الجزائري بمدينة غرداية على ثلاثة من المبادئ يمكن إيجازها في مايلي[33]:

- **توفير التمويل ضمن مجموعات:** يشترط بنك البركة الجزائري على الراغبين في الحصول على تمويل من نساء فقيرات ماكثات في البيوت أن يكن ضمن مجموعات مكونة من 04إلى 08 عضوات، وأن يكون لكل مجموعة رئيس ونائبين يتم اختيارهن من طرف العضوات في كل مجموعة وذلك بهدف إيجاد نوع من الضمان والذي ينشأ بين أفراد المجموعة المتضامنة، ولكن يتم منح التمويل

بشكل فردي لأعضاء المجموعة، كما أنه يتم الاعتماد بشكل كبير على لجنة الأعيان من أجل تفعيل الضمانات المعنوية بين المقترضين.

- **الادخار الإلزامي:** يحرص بنك البركة الجزائري على جعل النساء الماكثات في المنازل المستفيدات من التمويل المصغر يقدمن مبالغ مالية بسيطة تتراوح قيمتها ما بين 500 دج و 700دج في مقابل سداد كل قسط ويتم وضعها في حسابات ادخارية على أن يعاد منحها لهن في نهاية مدة القرض.

- **التدرج في منح التمويل:** ويكون ذلك من خلال تقديم التمويل للنساء الماكثات في المنازل في المرحلة الأولى عن طريق القروض الحسنة ولمرة واحدة فقط، وبعدها وبناء على التاريخ الائتماني للعميلة وقدرتها على سداد التزاماتها المالية، يمكن لها حينها الحصول على مبالغ أكبر من خلال صيغ أخرى كالمرابحة المصغرة.

3-3- صيغ التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري وشروط الاستفادة منها

من أجل تقديم التمويل الإسلامي المصغر يعتمد بنك البركة الجزاري بصفة أساسية على ثلاث صيغ تمويلية هي القرض الحسن، المرابحة المصغرة، والمشاركة، يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(03): صيغ التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري

الصيغة	خصائصها	شروط الاستفادة منها
القرض الحسن	تمويل موجه للنساء الماكثات بالبيت تتراوح قيمته بين 10000.00دج و30000.00دج يمنح مرة واحة فقط	تجاوز سن 18 سنة للنساء المستفيدات، والعضوية ضمن مجموعات تضامنية، عدم تجاوز الدخل للمستفيد مبلغ 18000.00دج مع اشتراط شخص معنوي كضامن أمام البنك.
المرابحة المصغرة	موجه للنساء الماكثات بالبيت تتراوح قمته بين 30000.00دج و70000.00دج لفترة تسديد تتراوح بين 10 غلى14شهرا.	تمتع المستفيد بسيرة حسنة تتجسد من خلال وفائها بالتزاماتها المرتبطة بالقرض الحسن، مع اشتراط توفر شخص معنوي كضامن أمام البنكن مع طلب البنك كفالة شخصية وتضامنية.
المشاركة	يخص التمويل كل المجالات الاستثمارية باستثناء النشاطات الفلاحية وتربية المواشي، ويوجه إلى تمويل المشروعات القائمة فقط وتتراوح قيمته بين 150000.00دج و 1000000.00دج بفترة تسديد تتراوح عماما بين 13 و36 شهرا.	توفر المستفيد من على الوثائق التي تثبت الوضعية السليمة تجاه مصالح الهيئات الجبائية وشبه الجبائية، ولا يتم تمويل المشاريع الجديدة بل يوجه إلى المشاريع القائمة والمدرة للدخل، واشتراط توفر شخص معنوي كضامن أمام البنك بالإضافة إلى إمكانية طلب البنك تحرير عقد كفالة شخصية.

المصدر: مساح وفاء، شبوطي حكيم، التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة: دراسة تجربة الجزائر والسودان، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، الجزائر، جوان 2018، ص.156

3-4- تقييم برنامج التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري

3-4-1-توزيع التمويل المصغر حسب الصيغ: عرف تطبيق التمويل المصغر توسعا في دائرة الصيغ المستعملة حيث كانت الانطلاقة بالاعتماد لى صيغتين أساسيتين هما القرض الحسن وصيغة المشاركة، ومع بداية سنة 2012 تم إطلاق صيغة المرابحة المصغرة بإجمالي قيمة تقدر بـ 1890000.00دج. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(02): توزيع التمويل الإسلامي المصغر حسب الصيغ

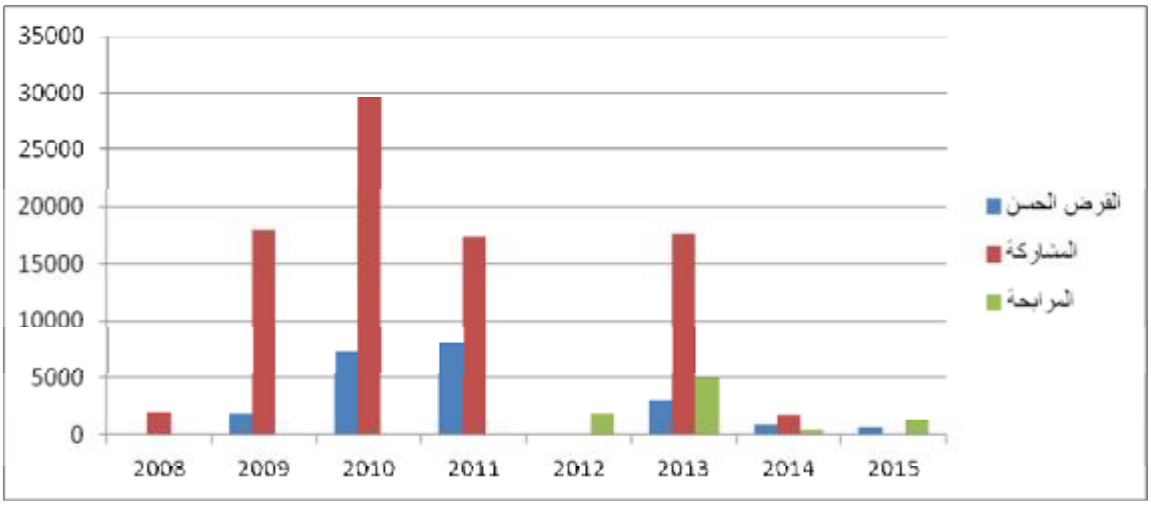

المصدر: مساح وفاء، شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص156.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن التمويل الإسلامي المصغر على مستوى بنك البركة الجزائري قد سجل أعلى مستوياته خلال سنوات بدايته من 2008 إلى 2011 لتنخفض قيمة التمويل انخفاضا محسوسا بداية من سنة 2014 إلى 2015 ربما يعزى هذا إلى توقف نشاط fides Algérie.

3-4-2-تطور عدد المشاريع الممولة بالتمويل الإسلامي المصغر: يمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم(03): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف بنك البركة الجزائري في إطار برنامج التمويل الإسلامي المصغر

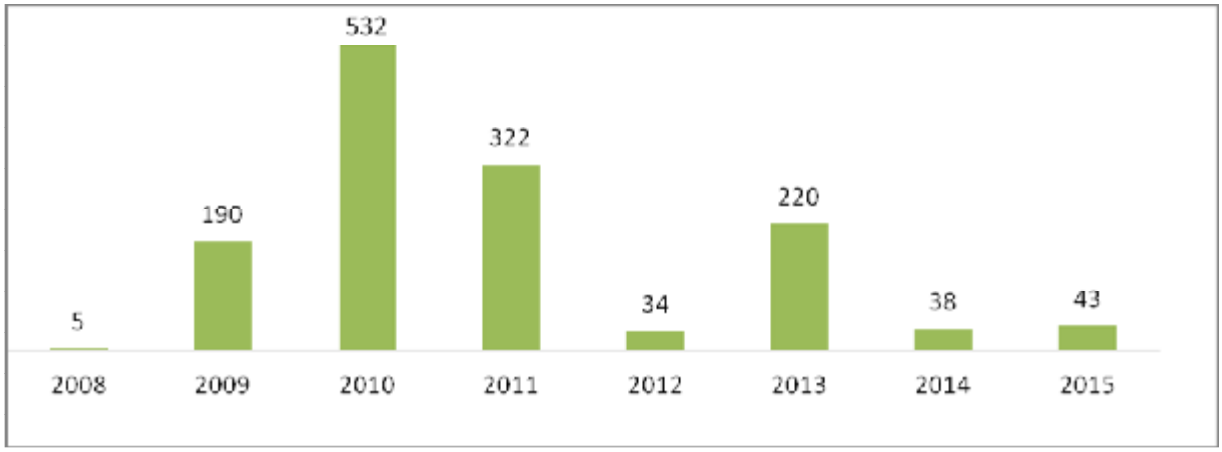

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مساح وفاء، شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره ص156.

نلاحظ من خلال الشكل أن المشاريع الممولة بصيغ التمويل الإسلامي المصغر عرفت تطورا بداية من تطبيق البرنامج حيث سجلت أعلى مستوى خلال سنة 2010 بإجمالي 532 مشروع ممول لتسجل بعدها انخفاضا حيث عرفت سنة 2012 تمويل 34 مشروع فقط، ثم عاود عدد المشاريع بالارتفاع الطفيف الذي سرعان ما انخفض خلال سنتي 2014 و2015.

3-4-3-تطور إجمالي التمويل الإسلامي المصغر الممنوح من طرف بنك البركة الجزائري: شهد التمويل الإسلامي المصغر الممنوح من طرف بنك البركة الجزائري تذبذبا بداية من انطلاقه وحتى سنة 2015، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(04): تطور التمويل الإسلامي المصغر الممنوح من طرف بنك البركة الجزائري

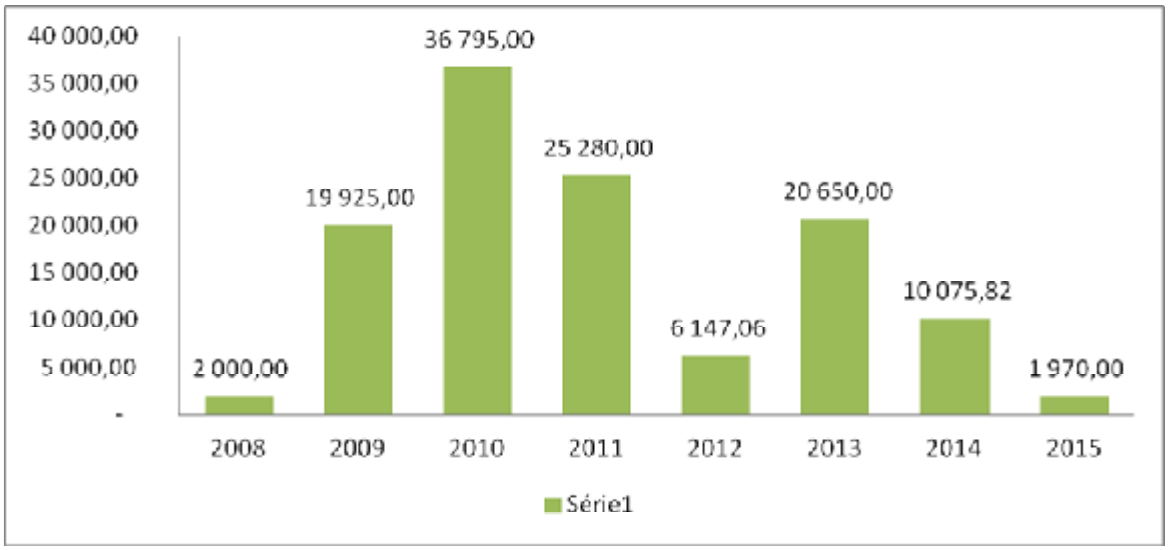

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مساح وفاء، شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره ص157.

من خلال الشكل نلاحظ أن التمويل الإسلامي المصغر الممنوح من طرف بنك البركة الجزائري شهد تذبذبا، حيث سجل توسعا في بداية تطبيق البرنامج خاصة سنة 2010 نتيجة لحداثة البرنامج وحرص الجهات الفاعلة في البرنامج على إنجاحه، ليسجل بعدها انخفاضا خلال سنتي 2011 و2012، ويسجل تحسن سنة 2013 نتيجة إطلاق صيغة جديدة هي صيغة المشاركة، ليسجل بعدها انخفاضا خلال سنة 2014 وسنة 2015 وذلك ربما يرجع إلى نقص التمويل الممنوح بسبب الأزمة التي مست الجزائر والتي تعود حيثياتها إلى انخفاض أسعار البترول.

3-5- سبل تطوير وتفعيل صناعة التمويل الإسلامي المصغر بالجزائر

أصبح من الضروري حاليا أن تتخذ صناعة التمويل الإسلامي المصغر هيكلا منفردا، وأن تتبنى ممارسات مبتكرة سليمة بغية توفير خدمات مستدامة وعلى نطاق أوسع، كما ينبغي أن تتخذ إجراءات تنظم بنائها وصحة ممارستها وهذه الإجراءات تتمثل في[34]:

3-5-1-بناء الجسور بين المؤسسة الدينية وقطاع التمويل المصغر: يعتبر كل من الوقف والزكاة والتمويل المصغر مجالات تتقارب فيها الأهداف، ومن ثمة فإن مد جسور بين هذه الأطراف سيعطي دعما قويا لصناعة التمويل الاسلامي المصغر. فبينما يلزم في صناديق توزيع الزكاة توزيع الأموال على الفقراء والمساكين، فإن هذه المؤسسة يمكن دمجها في مجال التمويل المصغر وهو ما يمكن القيام به من خلال محاولة اخراج هؤلاء المعوزين من دائرة الفقر المدقع بتوزيع الزكاة إلى مستويات لا تصنفهم فيها مؤسسات التمويل المصغر على أنهم مفتقدون للأهلية المصرفية. لذا فإن مؤسسات التمويل المصغر الاسلامية وصندوق الزكاة بوسعهما القيام بدورين مميزين يكملان بعضهما البعض. وأما بالنسبة للأوقاف فإنه يمكن اصدار صكوك وقفية خاصة بالتمويل المصغر تستند على جواز وقف النقود وأخرى مقيدة بشرط الواقف، على أن يشكل عائدها مصدرا لتمويل أفراد القطاع ويمكن تأسيس أوقاف بغرض توفير المعرفة والمهارات لتنمية الأعمال الحرة فيما بين الفقراء بما يسهل نشاط برنامج التمويل.

3-5-2-تنويع المنتجات: إن من المجالات الرحبة التي يمكن من خلالها توسيع أفق صناعة التمويل الاسلامي المصغر الاستخدام الأمثل والواسع لأساليب التمويل الاسلامية المتاحة، فعلى عكس التمويل التقليدي الذي يقدم أسلوبا واحدا، فإن التمويل الاسلامي يشتمل على ما لا يقل عن عشرة أساليب يمكن تجميعها في ثلاثة أساليب: المساهمة، المشاركة في الأرباح والخسائر، والإيجار وامتلاك الأصول. ويتيح ذلك التعدد والتنوع القدرة على التأقلم مع ظروف وأحوال تلك المشاريع. ورغم هذا فإن معظم الممارسات في مجال

التمويل الاسلامي المصغر انحصرت حول آلية واحدة وهي آلية المرابحة، ومن ثمة فإن هناك حاجة كبيرة نحو تعديل ذلك التوجه، من خلال التوسع في تطبيق مختلف أدوات التمويل الاسلامية خصوصا نظام المشاركة، إذ وعلى الرغم من ارتفاع حجم أعبائه في تقييم طلبات التمويل إلا أن أرباحه الكبيرة نسبيا للطرفين ستعوض التكاليف الأولية.

3-5-3-تنمية الموارد البشرية: تعاني الصناعة المالية الاسلامية بشكل عام من نقص حاد في المورد البشري المؤهل، فمجهودات التدريب والتأهيل التي تتم على مستوى المعاهد وإدارات التدريب تعتبر ضعيفة ولا تفي إلا بالقليل، وانطلاقا من كون أن نجاح أي صناعة واستدامتها مرهون بمدى وفرة ومهارة المورد البشري، ونظرا لأن قطاع التمويل المصغر قطاع كثيف العمالة، فإن هناك ضرورة ملحة للاهتمام بتنمية العنصر البشري الذي يعد أحد أهم أصول المؤسسة. ولتحقيق ذلك فإنه لابد من توفير الإطارات المدربة والمؤهلة تأهيلا خاصا للعمل على تصميم وتنفيذ البرامج التمويل الاسلامي المصغر وانجاحها.

3-5-4-تهيئة الأطر التشريعية والتنظيمية: كما هو الحال في مجال الخدمات المصرفية الاسلامية الكبيرة، فإنه يمكن للتنظيم الحكومي أن يلعب دورا مهما في توسيع نطاق التمويل الاسلامي المصغر. إذ قامت معظم الدول ذات العضوية في البنك الاسلامي للتنمية بسن قوانين ولوائح تنظيمية خاصة بمؤسسات التمويل المصغر، وفي هذا الشأن تعتبر باكستان السباقة في ذلك، حيث أعد بنك الدولة مبادئ توجيهية عام 2007، من أجل التوسع السريع في نطاق التمويل الاسلامي المصغر. وتنص تلك المبادئ التوجيهية على شروط تتعلق بالترخيص وتعيين المستشارين الشرعيين للحكم على مدى التوافق مع أحكام الشريعة، وفصل صناديق الأدوات الاسلامية حسب البنوك ومؤسسات التمويل المصغر التي تقدم كل من الأدوات التقليدية والأدوات الموافقة لأحكام الشريعة الاسلامية.

3-6-متطلبات تقديم التمويل المصغر على مستوى بنك البركة الجزائري

من أجل ضمان تطوير صناعة التمويل الإسلامي المصغر بالجزائر لابد من توفر بعض المتطلبات على بنك البركة الجزائري، حتى يستطيع الوفاء باحتياجاته المالية لأصحاب المشروعات الصغرى من الفقراء ومحدودي الدخل، ويمكن إيجاز أهم هذه المتطلبات في الجدول الموالي:

الجدول رقم(03): متطلبات تقديم البنوك الإسلامية للتمويل المصغر والجهات المسؤولة عن تنفيذها

الهدف/التدخل	المهام/الأنشطة	الجهات المسؤولة	
		أولية	ثانوية
تأهيل بنك البركة الجزائري لتقديم منتجات التمويل المصغر	- تشجيع البنك على تقديم التمويل المصغر؛ - التسوية الشاملة لقضايا الشريعة: ü تسوية الخلافات الشرعية بين البنوك الإسلامية وباقي مؤسسات التمويل المصغر؛ ü تسوية الخلافات الشرعية بين البنوك الإسلامية وعملاء التمويل المصغر. - توفير برامج بناء القدرات للعاملين ولعملاء البنوك الإسلامية.	- وحدة التمويل المصغر - البنوك الإسلامية - شبكة التمويل المصغر الإسلامي	- البنوك المركزية؛ - الجهات المانحة.
دراسة حجم الطلب على التمويل الإسلامي المصغر وتطوير المنتجات	- تعريف وتحديد الجهة المستهدفة؛ - ضرورة تقييم احتياجات العملاء المستهدفين؛ - تطوير المنتجات؛ - التدرج في استعمال صيغ التمويل.	- البنوك الإسلامية؛ - البنك المركزي؛ - وحدة التمويل المصغر.	- شبكة التمويل الإسلامي المصغر؛ - الجهات المانحة.

توسيع نطاق تقديم التمويل المصغر ببنك البركة الجزائري	- العمل مع أو من خلال مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر الأخرى: ü توفير التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل المصغر؛ ü توفير المساندة الفنية لمؤسسات التمويل المصغر الإسلامي. - استخدام وسائل أقل تكلفة وأكثر ابتكارا: - إعادة تأهيل الفروع البنكية؛ ü استخدام التكنولوجيا الحديثة؛ ü إبتكار طرق مناسبة لخدمة النساء. - الشراكة مع مؤسسة البريد: ü استغلال مكاتب البريد لتقديم التمويل المصغر؛ ü الاستفادة من عمال مكاتب البريد لتقديم التمويل المصغر. - التعاون مع مؤسسات الوقف والزكاة؛ - إنشاء محفظة للتمويل المصغر الإسلامي.	- البنوك الإسلامية؛ - مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر؛ - مؤسسة البريد؛ - مؤسسات الوقف والزكاة.	- وحدة التمويل المصغر؛ - شبكة التمويل الإسلامي المصغر؛ - شركات الهاتف المحمول.

المصدر: أمين قسول، متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية: دراسة تجارب عربية دولية، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2016/2015، ص227.

خاتمة:

يعتبر التمويل الإسلامي المصغر موضوع الساعة من خلال العديد من الدراسات والبحوث والملتقيات، ذلك لما يكتسبه من أهمية بالغة من خلال تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية لهم تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية ، من أجل تخفيف حدة الفقر والبطالة وتداول الثروة وإعادة تدويرها في الاقتصاد، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالي:

- التمويل الإسلامي المصغر هو تقديم تمويل سواء كان عيني أو نقدي للفقراء بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأصولها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- يعد التمويل الإسلامي المصغر أداة قوية للتخفيف من حدة الفقر، من خلا تقديم التمويل المطلوب للأسر الفقيرة مما يساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الحسن ويحقق أمنها الاقتصادي، وحماية مصادر الدخل وتنويعها وزيادتها وبالتالي التحصن ضد الفقر؛
- تقدم مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر التمويل باستخدام مجموعة متنوعة من الصيغ التي توفرها الشريعة الإسلامية، كالمضاربة، المشاركة، السلم، القرض الحسن وغيرها؛
- هناك العديد من التحديات التي تحول دون انتشار التمويل الإسلامي المصغر أهم هذه التحديات هو ضعف الشفافية والبنية الأساسية المعلوماتية، عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وغياب الرقابة الشرعية؛
- يعتبر الحد من الفقر أو استبعاد الفقراء من العالم الإسلامي، وعزوف الفقراء ومحدودي الدخل من الاستثمار وفق التمويل المصغر التقليدي أهم الدوافع التي تدعو إلى التوسع في صناعة التمويل الإسلامي المصغر؛
- يهدف الإسلام من عمليات التنمية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ونشر المبادئ والقيم الإنسانية المتمثلة في السلم والعدل والمعرفة، وتحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته في الدنيا والآخرة؛
- تعتبر حماية البيئة السبب الرئيسي في ظهور التنمية المستدامة التي لها أدلة وفيرة في القرآن الكريم والسنة النبوية والفكر الإسلامي بصفة عامة؛

- تعتبر كل من المشاركة والمضاربة من أهم صيغ التمويل الإسلامي المصغر والتي تؤدي دورا جوهريا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إتاحة المالي للمؤسسات المصغرة والفقراء وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، وتخفيض التكاليف الاستثمارية وبالتالي تقليل التفاوت في توزيع الدخول؛

- تستخدم البنوك الإسلامية صيغة الإجارة في تمويل الفقراء من خلال إيجار الآلات أو المعدات التي يحتاجون إليها، من خلال إتاحة مختلف الاحتياجات المطلوبة من طرف الفقراء والمؤسسات المصغرة والتي لا يستطيعون شرائها، مما يسهم في القضاء على الفقر؛

- يعتمد البنك الإسلامي صيغة القرض الحسن، من خلال تقديم مبالغ مالية كقرض بدون فائدة للقادرين على العمل، من أجل إقامة مشروع يزاولون من خلاله نشاطا يعود عليهم بدخل وأرباح مع رد المبلغ المقترض في أجله الذي يحدده المصرف أو أي هيئة أخرى مكلفة؛

- كما تشمل صيغ التمويل الإسلامي المصغر أيضا صيغة المرابحة والسلم والاستصناع وتتنوع معها مساهمة كل صيغة في تحقيق التنمية المستدامة، بحكم أنها تشمل كل ميادين الحياة الاقتصادية

- يعتبر بنك البركة الجزائري بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذ وعطاء، ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية أسس في 20 ماي 1991، وهو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية سعودية ، حيث يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحية والتنمية الريفية Badr ، بينما يمثل الجانب السعودي مجموعة دلة البركة؛

- تم إطلاق برنامج عمل للتمويل المصغر بولاية غرداية في نهاية سنة 2008، في إطار اتفاقية الشراكة التي جمعت بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التعاون الدولي الألماني GTZ ضمن أحد مشاريعه التنموية الثلاثة DEVED التي سعت لإتاحة التمويل لتنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر، وبمشاركة كل من شركة FIDES Algerie وبنك البركة الجزائري؛

- من أجل تقديم التمويل الإسلامي المصغر يعتمد بنك البركة الجزاري بصفة أساسية على ثلاث صيغ تمويلية هي القرض الحسن، المرابحة المصغرة، والمشاركة؛

- يعتبر قطاع التمويل الإسلامي المصغر في الجزائر قطاعا ناشئا، حيث شهد التمويل الإسلامي المصغر الممنوح من طرف بنك البركة الجزائري شهد تذبذبا بداية من انطلاقه وحتى وقتنا الحالي؛

- من أجل ضمان تطوير صناعة التمويل الإسلامي المصغر بالجزائر لابد من توفر بعض المتطلبات على مستوى بنك البركة الجزائري، حتى يستطيع الوفاء باحتياجاته المالية لأصحاب المشروعات الصغرى من الفقراء ومحدودي الدخل من أهم هذه المتطلبات تأهيل بنك البركة الجزائري لتقديم منتجات التمويل الإسلامي المصغر وتوسيع نطاق تقديم التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- ضرورة تكوين المؤطرين والعاملين في مجال التمويل الإسلامي المصغر من أجل النهوض بالقطاع وتطويره حسب المبادئ الشرعية؛
- تصميم برامج تعليمية حول التمويل الإسلامي المصغر ومختلف صيغه؛
- ضرورة الفصل بين مختلف الأعمال التي تقوم بها البنوك الإسلامية وبين تقديم التمويل الإسلامي المصغر؛
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تقديم التمويل الإسلامي المصغر؛
- حث البنوك الإسلامي على تخصيص نسبة من التمويل للتمويل الإسلامي المصغر، بالإضافة إلى العمل على تأهيل البنوك الإسلامية لتقديم منتجات التمويل المصغر؛

- ضرورة توسيع نطاق تقديم التمويل الإسلامي المصغر بالبنوك الإسلامية من خلال تهيئة الأطر التشريعية والتنظيمية وسن قوانين ولوائح تنظيمية خاصة بمؤسسات التمويل المصغر؛
- توفير الأطر المدربة والمؤهلة تأهيلا خاصا للعمل على تصميم وتنفيذ البرامج التمويل الاسلامي المصغر وانجاحها.

المراجع:

[1] عبد القادر زيتوني، صناعة التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة، متاح على الرابط: http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-ar-the-islamic-microfinance-industry-between-the-growth-motives-and-the-implementation-challenges-118834_0.pdf ، تاريخ الاطلاع 2018/08/05،ص03.

[2] جوديث براندسما، لورنس هارت، تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، معهد البنك الدولي، متاح على الرابط: https://kantakji.com/media/7726/44425.pdf ، تاريخ الاطلاع: 2018/08/05، ص01.

[3] عبد القادر زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص03.

[4] عامر عبد الرحمن، نحو التمويل الأصغر وفقا للشريعة الإسلامية: مقدمة تمهيدية، متاح على الرابط: https://kantakji.com/media/7695/44422.doc ، تاريخ الاطلاع: 2018/08/04، ص ص:01-02.

[5] نفس المرجع السابق، ص02

[6] محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الاصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010، ص29.

[7] فرطاس فايزة، لتمويل الأصغر الإسلامي: نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، يام27-28-29 جوان 2013، ص02.

[8] عبد القادر زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 05-06.

[9] عبد القادر زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 04-05.

[10] محمد مصطفى غانم، مرجع سبق ذكره، ص ص:35-39.

[11] أسماء ملكاوي، حالة العالم الإسلامي: أرقام ومؤشرات، الجزيرة نت، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c73b7204-f2e5-4083-9476-9908b7e5bf64 تاريخ الاطلاع:2018/08/07.

[12] عبد القادر زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 8-9.

[13] اتحاد المصارف العربية، تطور التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم، متاح على الرابط: http://www.uabonline.org/ar/ اطلع عليه بتاريخ: 2018/08/08.

[14] عبد القادر زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 11-12.

[15] سورة هود، الآية 61.

[16] سورة يونس، الآية 14.

[17] السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 21/20 نوفمبر 2012، ص477.

[18] منظمة الإيسكو، دراسة عن التنمية المستدامة في منظور القيم الإسلامية وخصوصيات العالم الإسلامي، متاح على الرابط: http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/23nov_4.doc ، تاريخ الاطلاع: 15/ 08/ 2018، ص ص13-14.

[19] صليحة عشي، التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 04/03 ديسمبر 2012، ص146.

[20] عبد الرحمن سيري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص62.

[21] يحياوي إلهام وآخرون، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقيقة، العدد38، جامعة أدرار، الجزائر، 2016، ص ص: 563-565.

[22] سورة الأعراف، الآية 31.

[23] سوة القمر، الآية49.

[24] يحياوي إلهام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص:566-567.

[25] ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2014/2013، ص ص: 85-86.

[26] حسن فليح خلف، البنوك الإسلامية، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن، 2007، ص ص: 267-270.

[27] ياسين حريزي، مرجع سبق ذكره، ص89.

[28] حمد بن عبد الله الشباني، وقفات متأنية مع عمليات التمويل في البنوك الإسلامية، مجلة البيان، السنة العاشرة، العدد92،سبتمبر 1995، ص15.

[29] سورة البقرة، الآية 280.

[30] الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري، http://www.albaraka-bank.com ، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2018/08/03.

[31] بنك البركة الجزائري، القانون الأساسي للبنك، مطبوعات بنك البركة لسنة 2006، ص02.

[32] أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص ص: 166-167.

[33] أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص167.

[34] فرطاس فايزة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 03-04. 85-86.

P-ISSN: 2437-0630 / E-ISSN: 2543-3695 / Legal Deposit N°4435-2015